أهمية التعليم الريادي في تعزيز التوجه المقاولاتي في الجزائر–إشارة إلى تجربة سنغافورة

The important of Entrepreneurial Education to reinforce the entrepreneurial orientation in Algeria - A reference to the Singapore experience

بورمانة عبد القادر*[1]، بشطة بلال[2]

[1] جامعة لونيسي علي البليـدة 2، مخبر الإبداع و تغيير المنظمات والمؤسسات brmnaekd@yahoo.fr

[2] جامعة لونيسي علي البليـدة 2، bbechta84@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/28 تاريخ القبول: 2021/11/08 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معالجة موضوع التعليم الريادي كأحد أهم متطلبات المقاولاتية، وأحد استراتيجيات التعامل مع الضغوط الديموغرافية، وتقليل حجم البطالة بين خريجي الجامعات من جهة أخرى. حيث يوفر هذا التعليم المعارف والمهارات التي تساعد هؤلاء الشباب على خلق فرص العمل الحر والمستدام. كما تطرقت إلى التجربة السنغافورية كمثال ناجح. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق هذا الغرض.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجوب الاهتمام بالتعليم الريادي الجامعي وتحفيز الخريجين على التوجه نحو العمل المقاولاتي، والاستفادة من البرامج والامتيازات المقدمة في إطار العمل الحر، مع التركيز على تعزيزها وتفعيلها بناء على التجارب الناجحة وتكييفها مع طبيعة المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: تعليم ريادي، ريادة الأعمال، جامعة، توجه مقاولاتي، تشغيل.

تصنيف *JEL*: L26

Abstract:

The study aims to address the issue of entrepreneurial education as one of the most important requirements for entrepreneurship, and one of the strategies for dealing with demographic pressures, and reducing the volume of unemployment among university graduates on the other.

This education provides the knowledge and skills that help these young people create and sustainable employment opportunities. She also cited the Singaporean experience as a successful example of this concept. As it relied on the descriptive analytical approach to achieve this purpose.

The study concluded with a set of results, the most prominent of which are:

The necessity of paying attention to university entrepreneurship education and motivating graduates to move towards entrepreneurial work and to benefit from the programs and privileges provided within the framework of self-employment, with a focus on strengthening and activating them based on successful experiences and adapting them with the nature of Algerian society.

Keywords: Leader Learning, Leader Entrepreneurship, Orientation Entrepreneurship, University, Employment.

Jel Classification Codes: L**26**

* **بورمانة عبد القادر**

I. مقدمة:

بعد ارتباط العالم باقتصاد المعرفة أصبحت الأولوية في عوامل الإنتاج لرأس المال الفكري على بقية العوامل، بالتالي فالدول النامية التي لا تستطيع اللحاق بركب المعرفة ستواجه خطر التهميش في الاقتصاد العالمي التنافسي المبني على المعرفة

أشارت المنظمات والمراكز المتخصصة إلى السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول النامية التي أدت إلى مشاكل البطالة وعجز الدولة عن خلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تخليها عن دورها في التشغيل نتيجة تشبع القطاع الحكومي باليد العاملة. حيث تعد هذه الأخيرة من أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات على مستوى العالم، مع بلوغ نسبة البطالة في دول شمال إفريقيا من 27% إلى 29% لعام 2013، وتتركز خاصة في أوساط الخريجين من الجامعات والمؤسسات التعليمية، كما اعتبرها تقرير التنمية العربية لعام 2009 من عوامل انعدام الأمن الاقتصادي.

لقد تبنت العديد من الدول (المتقدمة والنامية) فلسفة ريادة الأعمال، وسارعت إلى نشر الثقافة الريادية بين الشباب عموما، والطلاب خصوصا، نظرا لأهميتها في خلق فرص العمل العاجلة والمستدامة، وإحداث التغيير في هيكل السوق، والعمل على رفع الكفاءة في تحويل واستخدام الموارد المتاحة .

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

ماهي أهمية التعليم الريادي الجامعي في توجيه الخريجين نحو صيغ عقود المقاولة في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل طُرحت الفرضيات التالية:

- يعتبر التعليم الريادي من المفاهيم الحديثة في التعليم الجامعي؛
- قدمت الحكومة الجزائرية تحفيزات كبيرة ومتنوعة لدعم المقاولاتية في إطار سياسة الإدماج المهني؛
- تتكامل سياسة التعليم العالي في ضمان جودة الخريجين مع التوجه لريادة الأعمال؛
- تعتبر التجربة السنغافورية من بين أنجح التجارب في مجال تشجيع التعليم الريادي

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث (03) محاور كما يلي:

المحور الأول: التعليم للريادة–التوجه الحديث للتعليم الجامعي؛

المحور الثاني: محفزات ريادة الأعمال في سياسة الإدماج المهني في الجزائر؛

المحور الثالث: تجويد مخرجات التعليم العالي لتنمية ريادة الأعمال في الجزائر؛

المحور الرابع: الإشارة إلى تجربة سنغافورة.

أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية مكونات الموضوع، حيث يمثل قطاع التعليم، وخاصة التعليم العالي، أحد أسس التنمية المستدامة، كما يعتبر أحد روافد قطاع التشغيل من خلال إمداده بالخريجين الذين يعتبرون كقوى عاملة مستقبلية وجب أن تكون مؤهلة ومواكبة لمختلف المستجدات ومتطلبات سوق الشغل لتحقيق الميزة التنافسية. كما يعتبر التعليم الريادي أيضا أحد المفاهيم الحديثة التي ساهمت في تعزيز التوجه نحو المقاولاتية وريادة الأعمال، هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في تطور اقتصادات الدول الرائدة .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث هدفت إلى ما يلي:

- تحديد بعض المفاهيم الحديثة مع تبيان أهميتها خاصة المتعلقة بالتعليم الريادي الجامعي، وريادة الأعمال؛
- عرض وجيز لمحفزات العمل المقاولاتي في الجزائر، من خلال التطرق للبرامج الحكومية الداعمة له؛

- أهمية دور التعليم العالي في تشجيع هذا التوجه، من خلال تجويد خريجيه وتأهيلهم لسوق الشغل؛
- عرض النموذج السنغافوري كاستراتيجية تنموية في مجال ريادة الأعمال، ودور التعليم الريادي في تحقيق ذلك.

II التعليم للريادة–التوجه الحديث للتعليم الجامعي

الريادة ليست محصورة في الابتكار فقط، بل تتعداه إلى خوض المخاطر ورفض الركود المعاش، والمساهمة في عملية التحول الاقتصادي، لأن التخلف في بعض الدول لا يكون ناتجا بالضرورة عن قلة الموارد الاقتصادية، (سنغافورة كمثال). ومن هنا ندرك أهمية التنظيم والإدارة بشكل جيدا.

II – 1 التعليم الريادي في برامج التعليم الجامعي:

حددت منظمة العمل الدولية واليونسكو تعريفا للتعليم الريادي، يشمل الطلبة والمؤسسة التعليمية والمجتمع، حيث عرفته على أنه : "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي الريادي، وتأسيس أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة ." (Khalid Dahleez and Mohammad Migdad, 2013, p. 535)

أما ريادة الأعمال فهي عملية تحديد وتطوير وتقديم رؤية ما، قد تكون فكرة ابتكارية أو فرصة أو مجرد طريقة أفضل للقيام بشيء ما، ونتيجة هذه العملية هي إنشاء مشروع جديد في ظل ظروف المخاطرة وعدم اليقين الكبيرين. في هذا الاتجاه توضح المفوضية الأوروبية أن ريادة الأعمال هي حالة ذهنية تشمل دوافع الفرد وقدراته بشكل فردي مستقل أو ضمن منظومة، لتحديد الفرصة واستغلالها من أجل إنتاج قيمة اقتصادية جديدة ناجحة. (أنور شحادة، 2018، صفحة 485)

ويعرف الباحث التعليم الريادي الأكاديمي بأنه أي عملية تعليمية تهدف إلى تطوير مواقف الطلبة ومهاراتهم وكفاءاتهم وسلوكاتهم، من أجل اكتساب الصفات المطلوبة لإنشاء أعمال حديثة تتسم بالابتكار والإبداع في الممارسة المهنية، من أجل اقتناص الفرص المتاحة في ظل ظروف المخاطرة المدروسة.

يتضمن الابتكار إيجاد أفضل الطرق الجديدة لفعل الأشياء التي يتم تسويقها، في حين أن الاختراع العلمي يستلزم إنشاء منتج جديد أو مفهوم جديد من أجل مصلحته أو لخدمة غرض آخر غير التجارة ، (Thokozani Patmond Mbhele, 2012, p. 95).

ويُكتسب من التعليم الريادي المهارات التنظيمية التي يبحث عنها أصحاب العمل، متضمنة إدارة الوقت، تنمية القدرات القيادية والمهارات الشخصية الدفينة القابلة للتحويل. حيث تم التفريق بين ثلاثة أهداف رئيسية للتعليم الريادي: (أبوبكر بدوي، 2010، الصفحات 102,109)

- زيادة وعي الأفراد لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار عملي لمسارهم الوظيفي؛
- إمدادهم بالمهارات والكفاءات اللازمة لدراسة السوق وتجسيد فكرة المشروع، ومرافقتهم في ذلك ميدانيا؛
- تطوير مهارات وكفاءات أصحاب المشروعات، الخاصة بالعمل الحر وريادة الأعمال (خاصة إداريا).

هناك مجموعة من المتطلبات نذكرها فيما يلي: (دعاء السر، 2017، صفحة 33)

- ✓ القيادة الجامعية الداعمة للريادة: من خلال امتلاك رؤية ورسالة واضحة، التزام، وقيم سامية تحفز المورد البشري وتحقق أهدافهم، مع تشجيع الإبداع والابتكار؛
- ✓ نشر ثقافةالريادة: إذ تزيد من دافعية الطلبة لتحقيق المبادرة والابتكار، ويعد التعليم محور أساسي في تنمية الثقافة الريادية؛

- ✓ المتطلبات التنظيمية لتحقيق التعليم الريادي: توفير كل السياسات، التنظيمات، البنى التحتية ونظم المعلومات الداعمة لتحقيق التعليم للريادة في الجامعات؛
- ✓ المورد البشري لتحقيق التعليم الريادي: لأن تحقيق الأهداف والتطور المستمر مرهون بوجود موارد بشرية كفأة وفعالة، وواعية بأهمية الفكر الريادي المبني على الإبداع والابتكار، خاصة وسط الطلبة.

II – 2 آليات دمج برامج التعليم الريادي في منظومة التعليم العالي:

تشير أهم الدراسات والبحوث إلى أن المؤسسات الصغيرة والناشئة، تلعب دور هاما في تقدم الأمم اقتصاديا واجتماعيا. ومن أهم هذه الآثار نذكر ما يلي:

- الأنشطة الريادية تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة، تحسين جودة الحياة بتوفير دخل مستدام وتحقيق تراكم في المدخرات على المدى البعيد؛
- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا وزيادة الإنتاجية والمنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام؛ (صفاءالمطيري، 2019، صفحة 2)
- استقطاب الشباب للعمل الحر في مؤسسات صغيرة وناشئة، يخفف من حدة التهافت على الوظائف الحكومية، ويحد من ظاهرة التضخم الوظيفي الذي أضحى عائقا لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإداري؛
- إن الانخراط في إنشاء مؤسسة صغيرة أو ناشئة، يصون الشباب من التعرض للانحراف الاجتماعي، باعتبارها مرحلة تدريبية تعليمية لصقل وإعداد رجال أعمال واعدين بإكسابهم المهارة والخبرة والتمرس على أنماط التعامل المختلفة.
- يعتبر الاتجاه نحو الاستثمار في المشروعات الريادية عاملا من عوامل الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي خاصة أثناء الأزمات والركود التي تشهدها سيرورة الاقتصاد من وقت لآخر؛
- يلعب التوسع في إقامة هذه الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة دورا هاما في توسيع دور القطاع الخاص، وتحويل فكر المواطن من وضع التبعية لصاحب العمل أو الحكومة، إلى وضع أصحاب العمل لمنشآت تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والمالي؛
- إن الاتجاه نحو التخفيف عن كاهل الدولة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، وتشجيع المشروعات الصغيرة كبديل لخلق الوظائف، يتم من خلال ترك الاقتصاد والأنشطة الاجتماعية للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛ (أحمد الشميمري ،أحمدالحميد، 2014، صفحة 87)

حيث تتمثل آليات دمج برامج التعليم الريادي الأعمال في التعليم العالي فيما يلي:

- إنشاء مناهج تُعنى بتعليم ريادة الأعمال لتطويرها والحفاظ عليها، ولهذا وجب تقييمها دوريا وباستمرار لمعرفة صلاحيتها وفعاليتها في خلق الكفاءات ورصد توجهات الطلبة نحو العمل الحر؛
- يجب دمجها إلزاميا بالكامل في مناهج التعليم العام الأكاديمي أو التدريبي كمرحلة مبكرة، وألا تكون موجهة فقط لمستويات التعليم العالي، إذ يجب إشراك مؤسسات التعليم الثانوي وما قبله في مشروع الإدماج، باعتبارها مدخلات منظومة التعليم العالي وهذا لأمرين هما: إتاحة التعليم الريادي لجميع الفئات الاجتماعية، كما أن تلقي القيم الريادية يمكن أن يصبح أضعف مع تقدم السن؛

- يجب أن تتميز هذه المناهج بمحاكاة الواقع من الموارد المتاحة في كل بلد مع تحديات التكنولوجيا والمنافسة العالمية، مما يسمح للطلاب من التفاعل مع العالم الخارجي، وتنويع تقنياتهم وأفكارهم الريادية (تحديد الفرص المتاحة لتطوير المشاريع والاستفادة منها). (José Carlos. Alexander Ward. Brizeida Hernández. Jenny Lopez, 2017, p. 464)

III محفزات العمل الحر في سياسة الإدماج المهني بالجزائر :

راهنت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ سنة 1998 على العمل الحر، من خلال مخططاتها التشغيلية التي حاولت تسخير بيئة أعمال محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار آليات الإدماج المهني.

III – 1 سياسة الإدماج المهني في ظل السياسة التشغيلية بالجزائر: تستند سياسة التشغيل في الجزائر أساسا على مخطط عمل وطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي تم المصادقة عليه من قبل الحكومة في سنة2008.

تم صياغته من خلال مسعى شامل ومتناسق أخذ بعين الاعتبار واقع السياق الاقتصادي والاجتماعي، مختلف العوامل المؤثرة في التشغيل، مساهمة الفاعلين والشركاء وتعزيز المرفق العمومي للتشغيل، مع ضرورة إرساء مسعى قطاعي وزاري مشترك. تم وضعها لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- محاربة البطالة عن طريق مقاربة إقتصادية تفضل دعم الاستثمار المنتج المحدث لفرص العمل؛
- تنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ سياسة تكوين تلبي احتياجات سوق العمل؛
- تنمية روح المقاولاتية لاسيما عند الشباب؛
- تحسين وتعزيز الوساطة في سوق العمل.

كما ترتكز السياسة التشغيلية في الجزائر على ما يلي:

- دعم الاستثمار بالقطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل من خلال تنفيذ التدابير الضريبية وشبه ضريبية والعقارية وتسهيل الحصول على القروض البنكية والعقارات الصناعية؛
- ترقية التكوين المؤهل (لاسيما في مكان العمل) بغرض تحسين قابلية التشغيل للوافدين الجدد في سوق العمل وتسهيل الإدماج في عالم الشغل؛
- تقديم سياسة تحفيزية للمؤسسات قصد تعزيز توظيف طالبي العمل لاسيما من خلال امتيازات في مجال الضمان الاجتماعي، والإعفاء الضريبي وما إلى ذلك؛
- ترقية تشغيل الشباب من خلال دعم روح المقاولاتية والعمل المأجور؛
- عصرنة تسيير سوق العمل لاسيما عن طريق إعادة تأهيل وكالة التشغيل، وفتح مجال الوساطة للقطاع الخاص؛
- متابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق العمل دوريا؛
- إنشاء ووضع أجهزة تنسيق قطاعية مشتركة على المستوى المركزي والمحلي. (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2009).

إذا نجد أنه وفي إطار معالجة مسألة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر التي وصلت إلى 11,7 % في سبتمبر 2017 (نشرة O.N.S، 2018 ، صفحة 13)، ركزت سياسة التشغيل في الجزائر على تنمية وتأهيل المورد البشري، من خلال التعليم والتكوين لزرع روح المقاولاتية والعمل الحر، حيث ومن أجل تحقيق ذلك عمدت إلى دعم الاستثمار الخاص فيما يخص إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع سياسات وتدابير تحفيزية سواء من ناحية التمويل، أو من خلال النظام الضريبي والاشتراكات الاجتماعية للعمال.

III –2 عقود المقاولة وبرامج التأهيل لترقية الشغل وتحقيق الإدماج المهني في الجزائر :

اعتمدت الجزائر على مجموعة من الصيغ لتنفيذ السياسة التشغيلية وفق المخطط الوطني منها ما تعلق بالإدماج المهني المبرمج

من خلال عقود العمل المؤقتة ، أو التوجه المقاولاتي لطالبي العمل، والتي راهنت عليه كثيرا في إحداث النقلة النوعية من خلال إنشاء مؤسسات ذات قيمة مضافة تعمل على خلق فرص عمل، ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو خارج المحروقات.

شكل رقم 1: أنواع صيغ دعم المقاولاتية في الجزائر

المصدر: مطاي عبد القادر–بوقادير ربيعة، 2018، صفحة 275

IV – مؤشرات تطور التشغيل في ظل سياسة الإدماج المهني :

استنادا إلى إحصائيات وكالات دعم النشاط المهني المستحدثة في إطار مخطط ترقية الشغل، سنحاول تتبع مسار التشغيل من خلال إنشاء المؤسسات وفق الآليات المختلفة.

IV –1 الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE "ANSEJ سابقا":

تعكس معطيات الأشكال التالية بعض الإحصائيات حول نشاط الوكالة حتى سنة 2016:

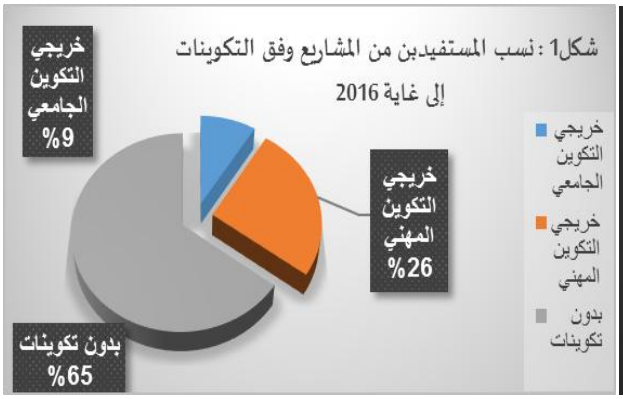

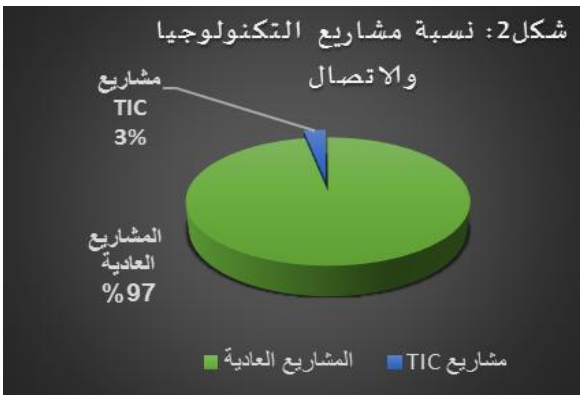

المصدر: موقع الوكالة

نسبة الجامعيين المستفيدين من المشاريع الممولة من الوكالة هي الأقل (9%)، مقارنة بخريجي التكوين المهني أو مشاريع الشباب الذين لم يستفيدوا من أي تكوين، وهو ما يفسر عزوف معظم الخريجين الجامعيين على العمل المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجههم إلى القطاع الحكومي لأن هذا الأخير يمتص أكبر قدر من الوظائف، واستهدافهم الأمان الوظيفي من جهة، وضعف المهارات التسييرية والمعارف التكنولوجية للخريجين الجدد وهو ما يعكس نسبة المشاريع الناشئة (3%)، مما يغير توجهاتهم نحو الوظائف الحكومية.

كما تعكس معطيات هذا الشكل توجه معظم المشاريع نحو قطاع الخدمات حتى سنة 2014، مع مما يبين ضعف توجه أصحاب المشاريع نحو القطاعات ذات القيمة المضافة الصناعية منها والزراعية خاصة. والأخيرة هي المعنية بشكل كبير بالمؤسسات الناشئة والريادية.

كذلك تعتبر القطاعات الأخرى قطاعات داعمة ومستهلكة لمخرجات قطاع الصناعة والفلاحة، مما يبين أهمية الاستثمار في المشاريع الريادية في هذه القطاعات.

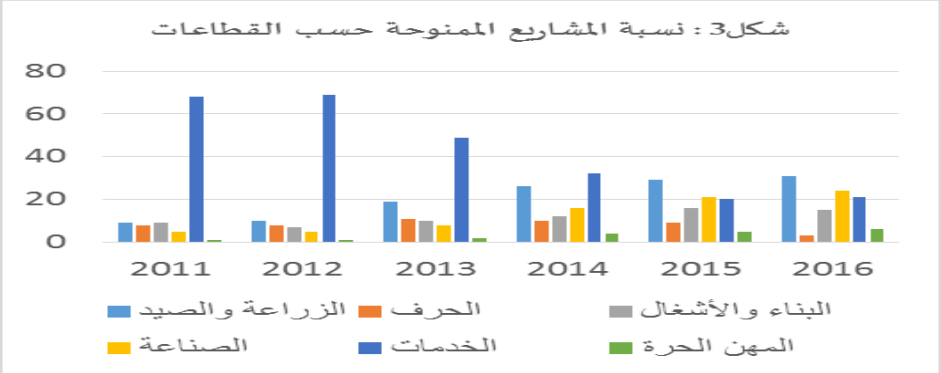

المصدر: موقع الوكالة

IV – 2 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC":

تم إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تمويل مشاريع البطالين (إنشاء، توسيع) البالغين من العمر بين (30–50 سنة) على أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل، أو أن يكون مستفيدا من منحة صندوق التأمين على البطالة.

جدول (1): يوضح تطور المشاريع الممولة من طرف وكالة CNAC

عنوان/سنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	7465	18490	34801	21412	18823	15449	8902
أثر الشغل	15804	35953	59125	41786	42707	37921	21850

المصدر: ONS، نشرة رقم45، 2015، ص13

رغم انخفاض عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، اتجهت معظم التمويلات لمشاريع وكالة CNAC إلى قطاع الخدمات والنقل بدرجة كبيرة، تليها قطاعات الصناعة والزراعة والبناء والأشغال العمومية والصناعات التقليدية، وتبعا لذلك انخفضت عدد المناصب المستحدثة من هذه المؤسسات. ويرجع ذلك إلى ضعف الحس المقاولاتي والفكر الريادي لدى المعنيين ببرامج الوكالة ومن المتخرجين خاصة.

IV 3– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM":

أ –**توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم:** قدمت الوكالة منذ إنشا ئها إلى غاية 2019/12/31، حوالي 919.985 قرضا لمختلف الفئات، جاءت نسبها حسب مستوى التعليم، وحسب الجنس، ممثلة في الشكل التالي:

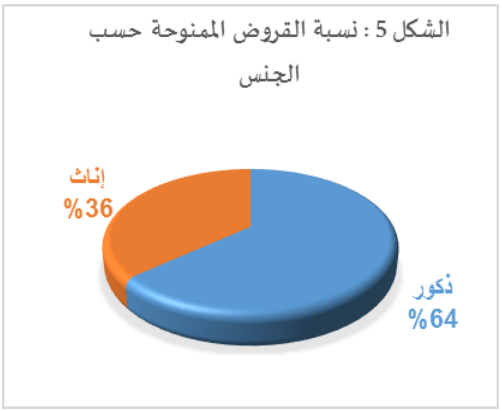

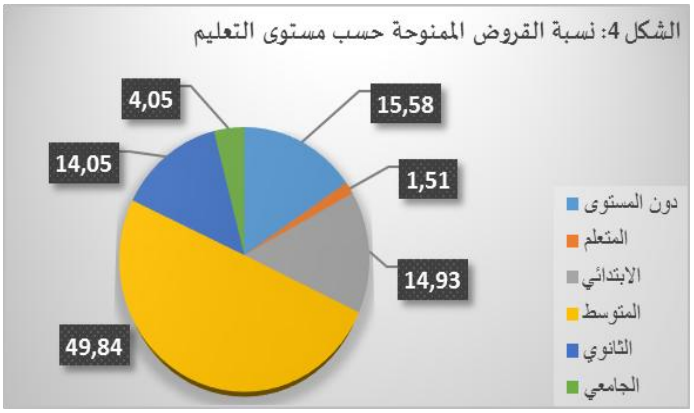

المصدر: موقع الوكالة

نلاحظ من خلال النسب المبينة في الشكل (1) أن استفادة حاملي الشهادات يمثل ما نسبته 4,05% من مجموع القروض الممنوحة من قبل هذه الوكالة ويبين ضعف الإقبال على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يرجع إلى منافسة الوكالات الأخرى، ومن جهة أخرى عرض الوكالة لتمويل ضئيل جدا مقارنة بأسعار المواد الأولية، إضافة إلى توجه النسبة الكبيرة لخريجي الجامعة نحو الوظائف الحكومية المباشرة أو الصيغ التعاقدية للإدماج المهني.

تمثل النساء حوالي نسبة 1/3 من أصحاب المؤسسات المنشأة في إطار صيغ هذه الوكالة، ما يدل على مشاركة المرأة في العمل الحر، في انتظار تشجيع مشاريع خاصة بالمرأة تتلاءم مع طبيعة المجتمع المحلي ولا تؤثر على التزاماتها الأولية، لاستهداف هذه الفئة للمشاركة أكثر في العمل الحر، مثل برامج المرأة الماكثة بالبيت.

ب **توزيع القروض الممنوحة حسب مناصب الشغل المستحدثة** بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية: 2017/08/31: 1.202.270. الشكل التالي يبين تطور مناصب الشغل من سنة 2005 إلى سنة 2017، بالنسبة لعدد القروض الممنوحة:

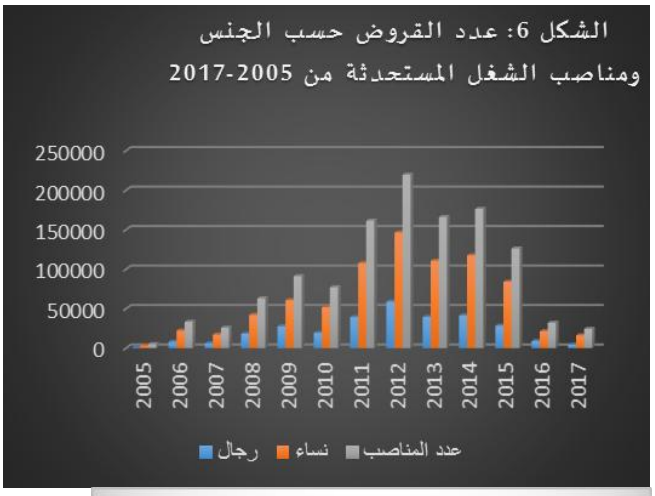

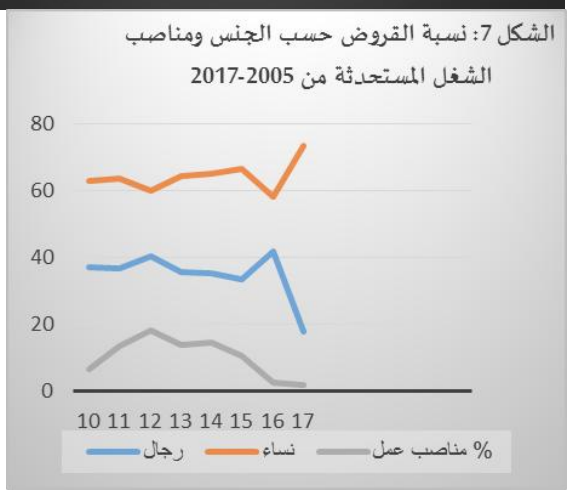

المصدر: موقع الوكالة

تشجع برامج الوكالة المشاريع المصغرة ومشاريع المرأة الماكثة في البيت وهو ما يفسر ارتفاع عدد القروض الممنوحة للنساء مقارنة بالرجال الذين يعزفون عن هذه البرامج لضعف قيمة القروض والامتيازات الممنوحة مع وجود بديل أحسن في عروض الوكالات الأخرى، حيث ارتفعت نسبة الاستفادة من القروض وكذا خلق فرص العمل في الفترة (2009-2015) المتزامنة مع برنامج الخماسي لإنعاش الاقتصادي، وكذا تعزيز وسائل وإجراءات المرافقة والدعم لحاملي المشاريع.

V– تجويد مخرجات التعليم العالي لتنمية ريادة الأعمال في الجزائر

إن الاتجاهات الحديثة لتشغيل خريجي الجامعة، تحفز التوجه المقاولاتي والعمل الحر الذي هو استراتيجية للتوظيف تعتمد على خلق مناصب العمل، يمكنها أن تؤدي إلى الكفاية الاقتصادية الذاتية. وتعتبر ريادة الأعمال هي الحافز لنجاح القطاع الخاص، وعلاج مشكلة البطالة وآثارها، كما أنها ذات ارتباطات رئيسية ومؤثرة في قياس وتقييم أداء الحكومات

V–1 تنمية توجهات الطلبة والخريجين نحو ريادة الأعمال :

أ –معوقات الاتجاه نحو ريادة الأعمال:

هناك بعض المعوقات المرتبطة بالتعليم العالي، والتي تواجه الأفراد في اتجاههم لريادة الأعمال، وتتمثل في:

– عدم الاهتمام بنشر ثقافة ريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية، وعدم وجود برامج تدريبية مكملة للتعليم الجامعي؛

– عدم تشجيع التعليم المستمر، بجانب الاهتمام بالأبحاث والدراسات العلمية كوسيلة للترقيات فقط، وعدم الاهتمام بها

لتطوير وتقدم ونهضة الدولة؛

- قصور في التعليم القائم على الإبداع والابتكار والتحليل والربط، والفجوة الكبيرة بين ما يتم تدريسه من مقررات في المؤسسات الجامعية، وما يتطلبه سوق العمل؛
- ضعف المخصصات التمويلية للبحث العلمي، وعدم الاهتمام به، وغياب الدعم المقدم للطلاب الموهوبين والمبدعين، وعدم تشجعيهم على تنفيذ أفكارهم ومقترحاتهم المبتكرة؛
- عدم اهتمام الدولة بتشجيع ريادة الأعمال، وتشجيع الخريجين للاتجاه ونحوها، ومساعدتهم وتوفير متطلبات تنفيذ مشروعاتهم. (بسام الرميدي، 2018، صفحة 376)

ب –مسؤولية الجامعة في ترسيخ الفكر الريادي للطلبة: تعتمد الدول المتقدمة على تعزيز التعليم الريادي في المراحل الدراسية الأولى إضافة إلى المحيط الأسري بناءا على التساؤل والاستطلاع والانفتاح على ما هو جديد، أما في المرحلة الجامعية فيقوم على التحليل والتفكير الناقد وحل المشكلات بطرق إبداعية من خلال إكساب هؤلاء الطلاب هذه المهارات، وتأهيلهم نفسيا وفكريا، ونتيجة لذلك ظهر ما يسُمى بالجامعة الريادية.

وتظهر الدراسات أن 54% من أصحاب المشاريع الناشئة ذات التوجه المعرفي من خريجي ريادة الأعمال كما أن دخلهم يتزايد عن زملائهم بما يتراوح من 27%-62%.

الجدول رقم 2: تدريس ريادة الأعمال في التعليم العالي في بعض الدول 2009 –2010

الدولة	الهند	فنلندا	اليابان	بلجيكا	كوريا. ج	البرازيل	بريطانيا	المكسيك	السعودية
تدريس ريادة الأعمال في الجامعة	%59	%73	%69	%43	%46	%26	%49	%27	%9

المصدر: أنور الجاسر–وفاء المبيريك، 2014، ص26

في الواقع، كان تعليم ريادة الأعمال أولوية في الجامعات، حيث أثبتت بعض الدراسات وفق المدخل السلوكي، وجود علاقة مهمة بين البرامج الدراسية لريادة الأعمال، وبين نية الطلبة التوجه نحو ريادة الأعمال. وبشكل عام، يتم تصنيف تعليم ريادة الأعمال في ثلاثة أنواع مختلفة: (José Carlos. Alexander Ward. Brizeida Hernández. Jenny Lopez, 2017, p. 455)

- تعليم ريادة الأعمال: تعليم المعرفة العامة للمفاهيم المتعلقة بريادة الأعمال؛
- التدريس للاضطلاع بالنهج النظري والعملي لتوفير المعرفة والمهارات في مجال تنظيم المشاريع؛
- التدريس من خلال ريادة الأعمال (القائم على العمل): الأسلوب القائم على العملية التجريبية، حيث يتعلم رواد الأعمال المحتملون مباشرة من خلال تجارب ريادة الأعمال؛
- وهناك من أضاف إليها التعليم لنشر الوعي بريادة الأعمال (ديناميكية الأعمال أو التعليم المستمر لرجال الأعمال).

وتمثل الجامعات أحد الأطراف الرئيسة في بيئة منظومة الأعمال، ويقع عليها مسؤولية أداء عدد من المهام النوعية منها:

- توفير رأس المال البشرى الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة والمبادأة؛
- التدريب على توليد الأفكار الإبداعية الابتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات اقتصادية؛
- التدريب على تأسيس وإدارة المشاريع الريادية الصغيرة؛

– الإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق (المرافقة)؛
– إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات وخدمات الإرشاد والتوجيه. (أبوبكر، 2014، صفحة 68).

في إطار الحرص على تطوير التعليم الجامعي للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتعزيز المبادرات الإبداعية، تساهم ريادة الأعمال في إعادة هيكلة الجامعات، التوسع في البرامج، التنوع في المناهج، والتحول في الأهداف، للبقاء والتقدم في إطار المنافسة الكبيرة بين المؤسسات الرائدة إقليميا وعالميا، ومراعاة تحقيق التوازن بين وظائف الجامعة، والمسؤولية الاجتماعية لها. هناك بعض المرتكزات الضرورية لزيادة دور الجامعة في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب تتمثل في:

– تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف، إلى التركيز على خلق فرص العمل، وذلك بإعادة النظر في البرامج والمقررات التقليدية، وتحديثها ببرامج ومقررات مرتبطة بريادة الأعمال لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل؛
– عقد شراكات وعلاقات مع كافة القطاعات ذات العلاقة بالجامعة، سواء مؤسسات حكومية أو المجتمع المدني أو الخواص أو ممثلي الخريجين السابقين، وفتح قنوات تواصل مستمر فيما بينهم؛
– التعاون مع الجامعات المتميزة في إطار الشراكة وتبادل الخبرات في مجال ريادة الأعمال، لنقل التكنولوجيا والمعارف المتطورة؛
– تطبيق التعليم القائم على الإبداع والابتكار، والابتعاد عن الحفظ والتلقين، وتشجيع الطلاب أن يكونوا منتجين للمعرفة بدلا من تلقيها فقط، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، ودعم أفكارهم ومقترحاتهم؛

توفير القيادة التي تؤمن بأهمية ريادة الأعمال ولديها الرغبة في توفير الإمكانات للرواد. (الرميدي، 2018، صفحة 379).

V–2 التشخيص الراهن لمنظومة التعليم العالي في الجزائر:

أولت الجزائر دائما أولوية خاصة لتعليم شبابها وتدريبهم. إلا أن مؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية وجودة التعليم تشير إلى ضعف نظام التعليم العالي الذي يحتاج إلى إصلاح جوهري عاجل. حيث يواجه خريجو هذا النظام صعوبات في الاندماج في سوق العمل، مع بلوغ معدل بطالة خريجي التعليم العالي 14.1 % نهاية سنة 2016، وهو ما يشير إلى أن عيوب الجودة منتشرة في جميع أنحاء النظام، ويعزز المساواة بين الطلاب من حيث سوء الأداء. ويمكن تفسير هذه الرداءة في النتائج جزئيا بعدة عوامل، بما في ذلك عدم كفاءة الهيئة التدريسية، محدودية موارد ومناهج التدريس، انخفاض مشاركة الطلبة، وعلى نطاق أوسع، تستدعي النتائج الضعيفة مراجعة هيكلة نظام التعليم وإدارته وتمويله وحوكمته.

أ– السمات الرئيسية لنظام التعليم وراء هذه النتائج الضعيفة: يتميز نظام التعليم عموما في الجزائر بـ:

– أولا، يفتقر التنظيم الإداري لنظام التعليم إلى المرونة. الواقع أن نظام التعليم والتدريب الوطني في الجزائر يخضع لإشراف ثلاث وزارات هي: وزارة التعليم الوطني، ووزارة التعليم والتكوين المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
– ثانيا، ليس هناك ارتباط بين تمويل نظام التعليم وتحسين الأداء، وقد صممت برامج التحول الاجتماعي التي بدأت في قطاع التعليم أساسا لضمان المبدأ الدستوري المتمثل في التعليم المجاني وضمان ظروف أفضل لتحقيق العدالة الاجتماعية. ومنذ عام 2000، سلطت وزارة التعليم العالي الضوء على أوجه القصور والقيود المفروضة على الكفاءة والجودة والعدالة في نظام المساعدات الطلابية، إلا أن الإصلاحات لم تبدأ بعد (وضعت الخطة العامة في انتظار الخطط التشغيلية).
–ثالثا، على الرغم من تخصيص موارد كبيرة إلى أجور المدرسين، فإن هناك صعوبات كبرى في إدارة المعلمين، كما أن نظم توظيف الأساتذة القائمة بالجزائر تتسم بالانتقائية، حيث أن معظمهم ليس لديهم التدريب المطلوب.

ويحتل المدرسون مركزا عاليا نسبيا في سلم المرتبات والأجور. إلا أن الزيادات في الأجور تعكس الأقدمية بدلا من الأداء، لذا لن تتحسن نتائج التعليم في الجزائر دون بذل جهود متضافرة لتحسين مهارات المعلمين والأساتذة من خلال التدريب الموجّه والمستمر أثناء الخدمة. (la banque mondiale, 2017, p. 2)

بإمكان الجزائر الاستفادة من تحسين جودة نظام التعليم العالي من أجل تعزيز فرص النجاح ورفع النمو الاقتصادي على نطاق أوسع.

ب– قصور التعليم النوعي لمخرجات مؤسسات التعليم العالي:

لقد نجحت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في توسيع التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا (في الجزائر مثلا بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي 106 مؤسسة تعليمية، وبلغ عدد الطلبة 1.611.422 طالب، إضافة إلى 316.014 متخرج (نشرة O.N.S، 2018 ، صفحة 26)، لكنها مازالت تبذل جهودا كبيرة في تجويد مخرجات مؤسسات التعليم العالي، نتيجة لما أبرزه التباين الكبير بين مستويات خريجي الجامعة ومستوى المهارات المطلوبة للتنافس في سوق العمل المحلي والعالمي. هذا الأخير الذي تغير نتيجة التطور التكنولوجي الهائل وكذا العولمة والانفتاح على المحيط.

إن القصور في المهارات المكتسبة لدى مخرجات التعليم العالي (بسبب ضعف جودة التكوين)، يشكل عائقا كبيرا أمام التوظيف، زد على أن الأنظمة التعليمية في هذه المنطقة تحاول تلبية الطلب على العمالة من القطاع العام مع صلات قليلة مع القطاع الخاص، دون الطلب على المهارات الجيدة والتنافسية، وهو ما أعطى قطاع التعليم العالي دوافع كثيرة لعدم التغيير. (تقرير البنك الدولي، 2003، صفحة 31). إن التحولات الاقتصادية الناتجة عن التطورات التكنولوجية ستدفع أكيد إلى التحولات في العملية التعليمية، ومع الانفتاح على التجارة الخارجية سيكون لرأس المال البشري المؤهل ريباديا دور كبير ومؤثر على النمو الاقتصادي (تقرير البنك الدولي، 2003، صفحة 32)، والتجربة السنغافورية خير مثال.

أما في الجزائر فسيشكل إصلاح التعليم، والتعليم العالي خصوصا، شرطا أساسيا من شروط التحول الاقتصادي، حيث ينبغي أن يشمل الإصلاح اتخاذ إجراءات تقوم على معطيات ملموسة لتحسين الكفاءة والجودة .كما يُفضّل أن يبدأ العمل على دعم التعلم في وقت مبكر (الثانوي وما قبل الثانوي)، وينبغي أن يكون تقييم تعلّم الطلبة تقييما مستمرا حتى يتسنى التدخل عند الحاجة. وينبغي أن يكون إصلاح التعليم متعدد القطاعات، بمشاركة وزارة التعليم والقطاع الخاص وغيرها من الجهات المعنية، بالرغم من وجود بعض المبادرات اللافتة ولكنها غير كافية.

V–3 مفاتيح نجاح التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية: من خلال عرضنا السابق توصلنا إلى العناصر التالية:

- عدم الاعتماد الدائم لأصحاب المشاريع ورواد الأعمال على دعم الأموال العمومية، يؤدي إلى عدم فعالية هذه المساعدات في إنتاج رواد أعمال وشركات قادرة على خلق القيمة والوظائف المنتظرة، إضافة إلى هدرها دون جدوى اقتصادية واجتماعية. والأولى استغلال الأموال العمومية في تشييد وتوسيع البنى التحتية والقاعدية اللازمة لدعم بيئة ريادة الأعمال؛
- في إطار تشجيع الاستثمار الأمثل، يجب تحويل الإطار التشغيلي للاقتصاد وتحفيز بيئة الأعمال، ما يسمح بتعبئة المدخرات الوطنية وجذب المدخرات الأجنبية، ما يعتبر مصدر تمويل مهم للمشاريع خاصة الريادية منها؛ (AKNINE SOUIDI et FERFERA Med, 2014, p. 76)؛
- تطوير وتحديث الجهاز البنكي والمصرفي يسمح بمرونة وسرعة أكبر في إعداد المعاملات الاقتصادية والتجارية في بيئة الأعمال، ومواكبة التطورات العالمية خاصة في مجال التكنولوجيا الرقمية والاتصالات في قطاع المؤسسات النقدية الممولة؛

- تنويع مصادر وآليات التمويل البنكي والمصرفي للمشاريع المقاولاتية الريادية المنشأة والمستقبلية، بتشجيع وتسويق منتجات التمويل الإسلامي بمختلف صيغه، والاعتماد على القطاع الخاص في ذلك أيضا من خلال المؤسسات الكبيرة لدعم إنشاء مشاريع ريادية صغيرة مناولة لنشاطاتها الفرعية خاصة في مجال التوزيع تكون تابعة لها أو مستقلة؛
- إنشاء صناديق لدعم تمويل مشاريع ومبادرات المؤسسات الناشئة في صيغة تمويلية تشاركية بين مجموعة من المؤسسات المالية، تكون مصدرا لتمويل الأفكار والابتكارات والخدمات المقترحة خاصة التي لا تستطيع الولوج لمختلف صيغ القروض والدعم لحداثة تصميمها أو عدم استيفاء تصورها، دون تقديم ضمانات كبيرة؛
- إقامة نظام معلوماتي شامل وشفاف حول سوق الشغل في الجزائر والمؤسسات المتفاعلة معه، يضمن تدفق وانسيابية المعلومات من وإلى المتعاملين الاقتصاديين، ويُعرف بالعروض المختلفة للمؤسسات ومنتوجاتها. في هذا الإطار ننوه بمبادرة الحكومة، في إطار التوجه نحو الرقمنة من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للرقمنة بمشاركة المؤسسات الناشئة الجزائرية، وكذا إنشاء الأرضية الوطنية للمؤسسات الناشئة للترويج لها ونشر أعمالها وخدماتها، مع إلزامية الإدارات العمومية والمحلية من التعاقد مع هذه المؤسسات بخصوص مشاريع التنمية المحلية وتحسين الخدمة العمومية؛ (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية، 2019، صفحة 3)؛
- إسراع الحكومة في إدماج وتفعيل دور المقاولاتية في المؤسسات التعليمية الجامعية، لاستقطاب أفكار الطلاب الريادية ومحاكاة البرامج الدراسية المتضمنة التعليم المقاولاتي الريادي واقعيا، وتجسيد ابتكاراتهم ضمن مبادرات ما يعرف بالمحاضن الجامعية (خاصة التكنولوجية)، التي تهدف تبني مشاريع طلبة وخريجي الجامعة، في سبيل مرافقة بناء الحس الريادي والعمل الحر، في إطار ما يسمى بالبيئة الداعمة لريادة الأعمال الجامعية؛
- تفعيل وتعزيز التعاون التكنولوجي والرقمي مع مؤسسات الأعمال الرائدة في جميع المجالات الاستراتيجية، والمرافق العمومية لتحقيق التنمية المستدامة، ومبادرة الحكومة الجزائرية، في إطار توجهها نحو الاقتصاد الرقمي، بوضع الأرضيةالرقمية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، التي ستشكل المرجع الدائم للاطلاع وبصفة مستمرة على الحلول التي تعرضها هذه المؤسسات، والتقرب منها بغرض الاستفادة من منتجاتها في ظل عقود شراكة واتفاقيات بينها وبين المرافق العمومية والإدارات الحكومية والخاصة أيضا؛
- إعطاء أهمية وأولوية كبيرة لبرامج التدريب والتأهيل الخاصة بخريجي التعليم العالي في إطار اتفاقيات تعاون وشراكة مع القطاع الخاص، بالتنسيق بين دوائر وزارية عديدة (وزارة: التعليم العالي، الفلاحة، الصناعة، العمل، السياحة، الطاقة، ...)، تسمح للمؤسسات التعليمية بإدخال مناهج تعزز التفكير الإبداعي والريادي للطلاب والخريجين، وحتى الموظفين لتسهيل انخراطهم واندماجهم في سوق الشغل؛

VI –تجربة سنغافورة في ريادة الأعمال:

عند الحديث عن النماذج التعليمية الناجحة في العالم سواء من الناحية الأكاديمية أو المؤسسية، وخاصة علاقتها مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، نجد نماذج عديدة من بينها النموذج السنغافوري.

VI–1 محاور تطوير التعليم في سنغافورة:

أدركت الحكومة السنغافورية منذ الاستقلال أن التعليم هو السبيل الوحيد لتحويل المواطن إلى مورد طبيعي ذو قيمة كبيرة، قادر على المنافسة والتفوق في عالم التكنولوجيا والتقدم العلمي على دول أعرق وأكبر. حيث احتلت تكنولوجيا المعلومات المراتب

الأولى في اهتمام الأفراد والحكومات في العالم وفي سنغافورة، وأصبحت أحد أسس بناء اقتصاد قوي ومنافس. في عرض وزير التعليم السنغافوري لتجربة بلاده أكد أنها اعتمدت المعرفة باللغات الأجنبية والعلوم التقنية كون 80% من محتوى الشبكة العالمية مكتوب باللغة الإنجليزية، مع تشجيع التمكين والابتكار وروح الإبداع كشروط أساسية.

كما اهتمت الحكومة السنغافورية بتدريس الإعلام الآلي في المدارس منذ 1997، ورصدت خطة ميزانيتها وصلت إلى 1,2 مليار دولار لتجهيز وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، حيث ظهرت نتائج الخطة مع مطلع الألفية الثانية بنسبة 95% من المدرسين مدربين على استعمال والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر. كما قامت سنغافورة باختصار مناهجها التعليمية بنسبة تتراوح من 10-30%، من أجل السماح بإدخال قدر من المهارات العقلية والتحليلية وإضفاء الروح الابتكارية والإبداعية في بعض المناهج وطرق الاختبارات. إذ يقوم التقويم على التركيز على قياس مهارات المتعلمين في الحكم على المعلومات وتطبيقها والتفكير والاتصال. (العباد، 2020، صفحة 9)

نجح المورد البشري في تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة نقلوا بها أنفسهم وبلادهم من الفقر إلى الغنى في غضون عقود معدودة، بقدرتهم على استيعاب كل ما هو جديد، وتقليده مرحليا، ثم المشاركة في تطويره، وانتهاءا بالتفوق على مبتكريه أحيانا والاستحواذ على السوق.

ولا يمكن النظر إلى التجربة السنغافورية بمعزل عن النظرية الجماعية في العمل والإنتاج، لذا فقد عملت الحكومة السنغافورية على ما يلي:

- فتح علاقات مفتوحة على دول العالم المتقدمة وعلى رأسها و.م.أ
- تكوين قاعدة وطنية من العلماء والخبراء يتم الاهتمام بتدريبهم وتعليمهم داخل سنغافورة وخارجها؛
- عدم السماح بتحول المجتمع إلى استهلاك التكنولوجيا على نحو سلبي يأخذ ولا يطور؛
- ضرورة الدخول كطرف لا يكتفي بالتعلم، بل يستطيع الإضافة والتطوير. (أحمد مصطفى، 2017، صفحة 80)

كما عرف السنغافوريون أن تدفق المزيد من المواهب الأجنبية سيؤدي إلى مزيد من فرص العمل. كما قال القائد لي كوان يو: "لولا الكفاءات والمواهب الأجنبية ما حققنا كل هذه الإنجازات، إذ لم نقدر على الارتقاء بمساعدة المواهب والكفاءات الأجنبية،

فلن نبلغ القمة...". (لي كوان يو، 2007، صفحة 194).

يقول الكاتب الأمريكي توماس فريدمان: "لا تكتفي سنغافورة بالتفوق على جاراتها الآسيويات فحسب، بل تشعر بأن عليها أن تتفوق على أي كان، حتى علينا نحن في و.م.أ، والرسالة التي تبعث بها هذه الدولة هي أنها لا تسابقنا باتجاه الهبوط بل باتجاه القمة." لقد أطلقت سنغافورة مبادرتين لتطوير التعليم: الأولى مبادرة (مدارس التفكير، تعلم الأمة) القائمة على مبادئ: إعادة النظر بأجور المعلمين، وإعطاء قادة المدارس مزيداً من الاستقلالية وإلغاء التفتيش واستحداث التميز المدرسي وتقسيم المدارس لمجموعات يشرف عليها موجهون مختصون لغرض التطوير واستحداث برامج جديدة. أما المبادرة الثانية فكانت مبادرة (تعليم أقل ,تعلم أكثر), التي ركزت على طرائق التدريس وتقليل حجم المحتوى لإفساح المجال للتفكير. (شبيب، 2020)

VI-2 التعليم العالي في سنغافورة:

يعتبر التعليمُ من أهم أولويات الحكومة السنغافورية، وبشكل خاص التعليم العالي. حيث يعد واحدا من أفضل نظم التعليم العالمية نظرا لاعتماده على ميزتين أساسيتين هما الانتقاء والجودة. ولا تسعى الحكومة في سنغافورة إلى الرفع من مستوى التعليم، لأنه يعد حاليا جد متقدم. ولكنها تسعى إلى الرفع من قدرته على التأقلم مع رهانات التنافسية العالمية. حيث تسعى الحكومة السنغافورية، منذ سنة 1990، إلى جذب معاهد أجنبية ذات سمعة عالمية جيدة، عن طريق إنشاء مراكز تكوين لها في سنغافورة ، والهدف من ذلك هو أن تصبح سنغافورة مركزا دوليا في التعليم لتستقطب أكبر عدد ممكن من الطلبة الدوليين. ويشرف '' مجلس التنمية الاقتصادية '' على هذه السياسة.

بما أن التعليم يعد ركيزة أساسية للتقدم والتفوق فقد أولته الدولة عناية فائقة وخصصت له ميزانية كبيرة وصلت الى 5.7 مليار دولار في العام 2007 أي حوالي 2.15% من ميزانية الدولة وهي قابلة للتزايد من سنة الى أخرى، كما عملت على أن يكون نظامها التعليمي أكثر مرونة واستجابة لاختيارات الطلبة بهدف منحهم اختيارات أوسع يمكن أن تتلاءم مع كفاءاتهم وطاقاتهم فعندما يكونون أحرار في الاختيار فإنهم سيتمكنون من استغلال طاقاتهم وتوظيفها بأفضل شكل ممكن، فضلا عن تكوين أجيال من القوى العاملة المدربة والمؤهلة أكاديميا، وتمكين الشباب من الالتحاق بسوق العمل. (ابتسام العامري، 2017، صفحة 300)

إن النظام التعليمي السنغافوري جدّ متقدم، ولكنه أيضا جد انتقائي، حيث أن أقل من 25% من الطلبة يستطيعون الوصول إلى الجامعة. وبينما لا يبلغ عدد السكان في سنغافورة سوى 4,6 مليون نسمة (2007)، فإن أكثر من 20.000 طالب سنغافوري يغادرون سنغافورة في كل سنة من أجل متابعة دراساتهم العليا في دول أخرى. ومن جهة أخرى، تطمح سنغافورة إلى استقبال 180.000 متعلم من مختلف المستويات، من دول أخرى، في أفق سنة 2019. يعتبر نظام التعليم العالي في سنغافورة واحدا من أفضل أنظمة التعليم في آسيا وعلى الصعيد العالمي. وفي سنة 2007، قدم 000 85 طالب من 120 بلدا للدراسة فيها. هناك أربع جامعات وطنية: جامعة سنغافورة الوطنية (NUS)، وجامعة نانيانغ للتكنولوجيا (NTU)، وجامعة سنغافورة للإدارة (SMU) ، وجامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم (SUTD) .توجد جامعة سنغافورة الوطنية وجامعة نانيانغ للتكنولوجيا بالقرب من المجمعات التكنولوجية التي توجد بها شركات متخصصة في التكنولوجيا العالية. أما جامعة سنغافورة للإدارة، التي تتخصص في التجارة والاقتصاد، فقد أُنشئت في سنة 2005 على مساحة 4,5 هكتار في قلب المدينة، لتكون قريبة من مراكز الأعمال والبنوك. في حين أن جامعة سنغافورة للتصميم والتكنولوجيا، تم افتتاحها بحلول عام2012.

ولا يخفى على المتمعن في تجربة سنغافورة التنموية أنها لم تبلغ ذلك إلا بعد أن استثمرت في العنصر البشري الاستثمار الأمثل من خلال نظام تعليمي عالي المستوى في بناء المواطن السنغافوري الذي ارتقى ببلاده وحلق بها.

VI–3 أثر التعليم على التنمية في سنغافورة:

يشتهر اقتصاد سنغافورة بالصناعات الالكترونية، وتتخصص في صناعة الأجزاء الأكثر تطلبا للتكنولوجيا الدقيقة، وكذا تفوقها في صناعة البتروكيماويات رغم عدم إنتاجها للبترول الخام، إضافة إلى صناعة الإنشاءات القديمة والحديثة بكل أجزائها. وتتمتع سنغافورة بنظم اتصالات ومواصلات لا تتمتع بها أي دولة أخرى من بين دول الآسيان، وتضاهي بها ما لدى دول عملاقة كاليابان و و.م .أ من بنية تحتية خاصة فيما يتعلق بسهولة الإجراءات ويسر المعلومات والشفافية التي تعد عصب الاقتصاد المتطور. وقد مر هذا التطور عبر مراحل زمنية امتدت من سنة 1965 إلى 2016، زاد من خلالها الناتج المحلي الإجمالي من 974 مليون دولار سنة 1965 إلى 36.152 مليار دولار سنة 1990، ومن ثم إلى 127.417 مليار دولار سنة 2005،

حتى سنة 2015 أين وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 292.739 مليار دولار. كل هذا انعكس على مستوى الدخل للفرد السنغافوري أين أصبحت تحتل المركز الثالث عالميا ووصل إلى 53ألف دولار.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي، فقد ساهمت الصناعة بـ 18.4%، أما التجارة والخدمات التجارية فتساهم بـ 17.5% و15.8% على التوالي، وهو ما يبين اعتماد السنغافوري على التجارة الخارجية والتجارة البينية، وتوسيع المبادلات مع مختلف دول العالم، حيث ارتفعت قيمة حجم الصادرات من حوالي 436 مليار سنة 2012 إلى 519 مليار دولار. أما الواردات ارتفعت من حوالي 375 مليار دولار سنة 2012 إلى 464 مليار دولار سنة 2014.

كما انعكس هذا التطور على السياسات التعليمية في سنغافورة فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم، وخاصة منها ما يتعلق بالبحث والتطوير والتدريب وتأهيل للمورد البشري. (ابتسام العامري، 2017)

VII –الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بالعلاقة القائمة بين التعليم الريادي الجامعي (وما قبله)، والتوجه المقاولاتي لخريجي التعليم العالي في سياق اندماجهم في سوق الشغل، مرورا بأهم محطات تطور سياسة التشغيل في الجزائر في جانب تحفيز صيغ المقاولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التوجه الجديد نحو تشجيع المؤسسات الناشئة. كما حاولنا إبراز دور منظومة التعليم العالي في ترسيخ هذه العلاقة في ظل قصورها على المستوى المحلي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر التعليم الريادي الجامعي وما قبل الجامعي أحد المفاهيم الحديثة في الميدان المقاولاتي، والتي ساهمت في نمو وتفوق اقتصادات الدول الرائدة؛
- وضعت الجزائر برامج إدماج مهني وفق صيغ مقاولة متنوعة لمختلف فئات وشرائح المجتمع، مع ضمان التمويلات المتنوعة لمختلف المشاريع المقدمة؛
- تركيز سياسات التعليم الجامعي في الجزائر على الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي مما أثر على جودة مخرجاتها واندماجها في سوق الشغل؛
- ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والمحيط الاقتصادي، بسبب عدم الاهتمام بالتعليم المقاولاتي وريادة الأعمال في الجامعة؛
- ضعف الحس والوعي لدى الشباب والخريجين نحو العمل المقاولاتي، مما أثر على توجههم نحو ريادة الأعمال، رغم الامتيازات والإعانات المقدمة وفق مختلف برامج الإدماج المهني المقررة من قبل الحكومة؛
- نجاح التجربة السنغافورية في تحقيق النمو والرفاه، باعتمادها على الاستثمار في كفاءات المورد البشري وفق سياسات تعليمية مكيفة ومدروسة وفق خصائص المجتمع المتنوع، كأساس لتحقيق التنمية الشاملة على جميع الجوانب؛

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- تطبيق سياسات تعليمية مرنة تهدف إلى إدخال ريادة الأعمال، وفق مساقات دراسية متنوعة تضمن كفاءة مستوى التعليم الريادي الجامعي؛
- تعزيز البيئة والبنية التحتية المادية والمعلوماتية اللازمة والداعمة للتعليم الريادي الجامعي، وما قبل الجامعي، مع إدخال تقنيات ومعارف ريادة الأعمال والمقاولاتية، مع توفير الخدمات الاستشارية وتسويقها عن طريق مراكز متخصصة؛

- الاستعانة بالخبرات والتجارب الدولية والإقليمية الناجحة في ريادة الأعمال، مع محاولة تكييفها وفق البيئة والخصائص المجتمعية والإمكانيات المتوفرة في الجزائر؛
- كفاءة الاستخدام للموارد المالية والمادية والفنية المتاحة، مع ضرورة الاهتمام برأس المال البشري لتحقيق أعلى مؤشرات التعليم الريادي؛
- تحسين إمكانية الحصول على التمويل للمشاريع الريادية، وتنويع صيغه ومصادره، مع التركيز على المشروعات الناشئة والجديدة التي تمتلك إمكانية النضج والنمو، وتتميز بالقيمة المضافة للاقتصاد الوطني؛

VIII المراجع:

AKNINE SOUIDI et FERFERA Med. (2014). ENTREPRENEURIAT ET CREATION D'ENTREPRISE EN ALGERIE : UNE LECTURE A PARTIR DES DISPOSITIFS DE SOUTIEN ET D'AIDE A LA CREATION DES ENTREPRISES. *Revue des Sciences Économiques et de Gestion*(14), 76.

José Carlos. Alexander Ward. Brizeida Hernández. Jenny Lopez. (2017). Entrepreneurship Education: State of the Art. *Propósitos y Representaciones*, 455.

Khalid Dahleez and Mohammad Migdad. (2013). Entrepreneurial Characteristics of Undergraduate Students in Deteriorated Economies (the case of Gaza Strip). *Dirasat, Administrative Sciences*, *40*(2), p. 535.

la banque mondiale, G. d. (2017). *RESUME ANALYTIQUE DU RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ECONOMIQUE EN ALGERIE*. Washington: BANQUE MONDIALE.

Thokozani Patmond Mbhele. (2012). THE STUDY OF VENTURE CAPITAL FINANCE AND INVESTMENT. *SAJEMS*(N 1), 95.

أبوبكر بدوي. (2010). *التعليم للريادة في الدول العربية (دراسة حالة الأردن، تونس، عمان، مصر)*. بيرت– لبنان: مكتب منظمة اليونسكو.

أحمد الشميمري ،أحمدالحميد. (2014). واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية– وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال. *المؤتمر الدولي السعودي* (صفحة 87). الرياض: جمعيات ومراكز ريادة الأعمال في السعودية.

أحمد مصطفى. (2017). *الجزيرة الفاضلة –سنغافورة* (الإصدار ط1). مصر: وكالة الصحافة العربية– ناشرون.

بسام الرميدي. (جوان, 2018). تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب–استراتيجية مقترحة للتحسين. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*(العدد 6)، 376.

بسام الرميدي. (جوان, 2018). دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لد الطلاب. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*(6)، 379.

تقرير البنك الدولي. (2003). *العمل والنمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*. لبنان: البنك الدولي.

دعاء السر. (2017). *درجة توافر متطلبات التعليم الريادي في الجامعات الفمسطينية في محافظات غزة وسبل تعزيزها*. غزة– فلسطين: الجامعة الاسلامية.

صفاءالمطيري. (2019). *التعلم الريادي*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

عادل عبد الزهرة شبيب. (13 04, 2020). *كيف يمكن الاستفادة من تجربة سنغافورة التعليمية في النهوض باقتصادنا الوطني*. تم الاسترداد من موقع الحوار المتمدن:

r=0&http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=673001

عبد الله بن حمد العباد. (21 01, 2020). *ورقة عمل حول الجزء المتعلق بالاصول الاجتماعية من مقرر الاصول الفلسفية والاجتماعية للتربية*. تم الاسترداد من موقع جامعة الملك سعود:

https://fac.ksu.edu.sa/aalabbad/course/228119

لي كوان يو. (2007). *قصة سنغافورة من العالم الثالث إلى العالم الأول 2000-1965* (الإصدار ط2). الامارات: دارر العبيكان.

محمد ابتسام العامري. (2017). التجربة التنموية في سنغافورة. *مجلة البحوث للشرق الأوسط*(45)، 300.

مصطفى أبوبكر. (2014). منظومة ريادة الأعمال والبيئة المحفزة لها. *المؤتمر الدولي السعودي لريادة الأعمال* (صفحة 68). الرياض: جمعيات ومراكز ريادة الأعمال.

نشرة O.N.S. (2018). *الجزائر بالأرقام 2017-2014*. الجزائر: الديوان الوطني للاحصاء.

نصار أنور شحادة. (2018). تقييم دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق التعليم الريادي. *مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات*(5)، صفحة 485.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية. (2019). الندوة الدولية لدعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العمومي. *التوصيات الختامية* (صفحة 3). الجزائر: المركز الدولي للمؤتمرات.

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (2009). *عرض السياسة الوطنية للتشغيل*. تاريخ الاسترداد 30 09, 2019، من www.mtess.gov.dz:

https://www.mtess.gov.dz/ar/%d8%b9%d8%b1%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a%d8%a9-/%d9%84%d9%84%d8%aa%d8%b4%d8%ba%d9%8a%d9%84